توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية

Employment of the Child Protection System in the Kingdom of Saudi Arabia from the Point of View of Education Experts

إعداد

د. منى دهيش القرشي

Dr. Mona Dahish Al-Qurashi

أستاذ مشارك بقسم إدارة وأصول التربية بجامعة جدة

سارة بنت حسن جبران الحكمي الفيفي

Sarah Hassan J. Alfaifi

Doi: 10.21608/jasep.2024.333566

استلام البحث: ٥ / ٨ /٢٠٢٣

قبول النشر: ١ / ٩ / ٢٠٢٣

القرشي، منى دهيش والفيفي، سارة بنت حسن جبران الحكمي (٢٠٢٤). توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية. ***المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر،٨(٣٦) يناير ، ١ – ٢٦.

http://jasep.journals.ekb.eg

توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية

المستخلص:

أشارت بعض الإحصائيات والدراسات إلى وجود كثير من المشاكل التي يعاني منها الأطفال كالإهمال والإساءة والعنف والإيذاء والتنمر وغيرها، ومن تلك الدراسات دراسة الزهراني (٢٠٢٠)، وذكرت الجيار (٢٠١٩) في دراستها أن "قضايا الحماية الاجتماعية للطفل في الوقت الراهن من أهم القضايا على الساحة الإعلامية والمجتمعية" (ص٧٩)، وأوصت دراسة إبراهيم (٢٠١٤) بضرورة نشر ثقافة حقوق الطفل وتفعيل القوانين المتعلقة بها، كما أكد عبد الله بن ربيق (٢٠١٦) في أرشيفه بموقع صحيفة الجزيرة (أن من معوقات نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية القصور في إيضاح الجوانب الإجرائية لتطبيق هذا النظام المهم) وهذا مما يدعم الحاجة إلى هذه الدراسة حيث أنها تهدف إلى توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية وذلك عن طريق الكشف عن واقع وتحديات توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية، ثم التعرف على الحلول الممكنة لمواجهة تلك التحديات من وجهة نظرهم. ولتحقيق هذه الأهداف فقد انتهجت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام أسلوب دلفاي عن طريق اختيار مجموعة من خبراء التربية الذين بلغ عددهم ٢٣ خبيرا تربويا، والحصول على إجابات فردية منهم لأسئلة تم إعدادها عن طريق الاستبانة. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن واقع حماية الطفل في المملكة في مجال الأسرة يمكن تصنيفه أنه ضعيف نسبيا نظرا لما حققته فقرات قياس الواقع من استجابة عالية من قبل الخبراء، ودلالتها على وجود انتهاكات لحقوق الأطفال. وأن توظيف نظام حماية الطفل يتضمن العديد من التحديات والمعوقات، وعليه يستوجب تحليلها وتطوير نظم حلول خاصة بها لتخطي هذه التحديات والتغلب عليها.

Abstract

The study showed some statistics and studies that there are many problems that children suffer from, such as neglect, abuse, execution, execution, phenomenon and phenomenon, and among those studies is the study of Al-Zahrani (2020), Al-Jayar (2019) mentioned in her study that “the issues of social protection for children at the present time are among the most important issues in the media and societal arena” (p. 79), Ibrahim’s study (2014) recommended the necessity of spreading the culture of children’s

rights and activating related laws. Abdullah bin Rubik (2016) confirmed in his archive on the website of Al-Jazeera newspaper (that one of the obstacles to the child protection system in the Kingdom of Saudi Arabia is the failure to clarify the procedural aspects of the application of this important system) This supports the need for this study as it aims to employ the child protection system in the Kingdom of Saudi Arabia in the family from the point of view of education experts This is done by revealing the reality and challenges of employing the child protection system in the Kingdom of Saudi Arabia in the field of the family from the point of view of education experts. Then identify possible solutions to meet these challenges from their point of view. To achieve these goals, the study followed the descriptive approach using the Delphi method by selecting a group of education experts, who numbered 23 educational experts. And obtain individual answers from them to questions prepared through the questionnaire. Among the most important findings of the study were, The reality of child protection in the Kingdom in the field of the family can be classified as relatively weak due to the high response achieved by the paragraphs of measuring the reality by experts, and their indication of the existence of violations of children's rights. Employing the child protection system includes many challenges and obstacles, and therefore it is necessary to analyze it and develop special solutions systems to overcome these challenges.

المقدمة

تعد مرحلة الطفولة فترة أولية من عمر الإنسان ذات أهمية بالغة، فهي من أضعف مراحل نمو الإنسان، ويكون الطفل فيها بحاجة إلى اهتمام ورعاية خاصة، وهي مرحلة نماء الطفل وتطور قدراته، وهي أيضا من أهم مراحل التعليم وإكساب القيم والعادات الاجتماعية، ولا بد من التعامل مع هذه المرحلة بإدراك لأهميتها، فأطفال اليوم هم شباب الغد وبناة المستقبل وعدة الوطن.

ولقد أولى الإسلام أهمية كبيرة للأطفال، وأوجب رعايتهم ،وأوصى بهم الله جل جلاله في كتابه الكريم قال تعالى: "يوصِيكُمُ اللهُ في أوْلَادكُمْ "(النساء:١١)، وكفل

الإسلام للطفل حياة كريمة إلى أن يشتد عوده، ويصبح قادرا على تحمل مسؤوليات الحياة، وأوجب له حقوقا شملت جميع سنوات طفولته المختلفة وكافة مراحلها، بل من قبل أن يُوجد في هذه الحياة، كانت له حقوقٌ واضحة بينة، ومنها على سبيل المثال: حسن اختيار الزوجين، ووحدة عقيدتهما، وتأجيل إقامة الحد على المرأة الحامل حتى تضع حملها وترضعه، وتحريم الإجهاض، وجواز الفطر في رمضان للحامل وغير ذلك من الحقوق الإسلامية للطفل.

ولقد أصبحت حقوق الطفل محور اهتمام العالم، فالأطفال ضعاف لا يقدرون على الدفاع عن أنفسهم ولا مقاومة ما يواجهونه، وهذا الضعف الطبيعي ضاعف من مسؤولية المجتمع الدولي في رعايتهم وحمايتهم، وإعطائهم مجموعة من الحقوق المتكاملة، ومنحهم حقوقا إضافية،تسهم في توفير الحماية الإنسانية لهم) (الحبيشي، ٢٠٢٠ ص٤٣٨)، وقد انبثق من هذا الاهتمام صدور قوانين وتشريعات دولية، وظهور أنظمة ومنظمات عديدة جعلت هدفها الأول حماية الطفل وتهيئة الظروف المادية والمعنوية لذلك، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الطفل والذي صدر بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٨٩م (اتفاقية حقوق الطفل رقم ٢٥/٤٤، ١٩٨٩)، وقد أصبحت هذه الاتفاقية اليوم موضع اهتمام دول العالم عامة بما فيها المملكة العربية السعودية.

وقد تناولت العديد من الدراسات قضية حقوق الطفل ومنها دراسة البراك (حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية ومقارنتها بالمواثيق الدولية)، ودراسة القاضي (حقوق الطفل التعليمية والصحية وحق الحماية من سوء المعاملة والاستغلال)، ودراسة حُمد (حماية الطفولة قضاياها ومشكلاتها في دول مجلس التعاون)، إلا أنه على حد علم الباحثة لا توجد دراسات تناولت توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية، ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة.

مشكلة البحث

حرصت المملكة العربية السعودية انطلاقا من التزامها بالشريعة الإسلامية، والمواثيق العالمية لحماية حقوق الطفل، ومن رؤية المملكة ٢٠٣٠؛ على حماية الطفل من جميع أشكال الإساءة والإهمال والاستغلال والإيذاء التي يمكن أن يتعرض لها، والتي توضحها الدراسات والتقارير المختلفة.

فقد أشارت بعض الإحصائيات والدراسات إلى وجود كثير من المشاكل التي يعاني منها الأطفال كالإهمال والإساءة والعنف والإيذاء وغيرها، ومن ذلك على سبيل المثال: الدراسة التي أجراها مركز الملك عبد الله العالمي للأبحاث الطبية (٢٠٢٠) وخلصت بنتائج من ضمنها "بعد مراجعة جميع سجلات الوفيات الخاصة بـ ١١٣٨ طفلا، وجد أن ١٥% (١٧٢) من إجمالي الوفيات كان من الممكن تجنب حدوثها مع ارتفاع إمكانية الوقاية مع تقدم العمر".

وفي إطار برنامج التحول الوطني الصادر من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (٢٠٢٠) تحت عنوان الدليل التعريفي: تعريفات العنف الأسري وأشكاله وقياس شدته. والذي كان أحد مخرجات مشروع "تطوير آليات التعاون بين الجهات المعنية بالعنف الأسري في المملكة العربية السعودية"، جاء التعريف بأنواع العنف الأسري المختلفة، وتم حصرها في المجتمع السعودي في ثمانية أنواع هي: العنف الجسدي، العنف النفسي والعاطفي، العنف الجنسي، العنف اللفظي، العنف المالي والاقتصادي، الإهمال، العنف الثقافي والاجتماعي، العنف الالكتروني.

ومن الدراسات الأخرى التي أوضحت جانبا آخر من معاناة الأطفال دراسة الزهراني (٢٠٢٠) والتي تحدثت عن (انتشار مشكلة التنمر في المملكة العربية السعودية كما أشارت الدراسة المسحية بأن (١,٥٧%) من الفتيان، و(٩,٤٢%) من الفتيات يعانون التنمر في المدارس وتتزايد هذه الممارسات مع تقدم المرحلة الدراسية) اللجنة الوطنية للطفولة السعودية، (٢٠١٦، ص٦).

ومن هنا تظهر الحاجة إلى دراسة توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية، لضمان حماية الطفل وحفظ حقوقه.

ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي **:**ما واقع وتحديات توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية والحلول الممكنة لمواجهة تلك التحديات من وجهة نظر خبراء التربية؟

وينبثق من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما واقع توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية؟

٢- ما التحديات التي تواجه توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية؟

٣- ما الحلول الممكنة لمواجهة تلك التحديات من وجهة نظر خبراء التربية؟

أهداف البحث

من منطلق تساؤلات البحث يمكن تحديد أهدافه فيما يلي:

١- الكشف عن واقع توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية.

٢- التعرف على التحديات التي تواجه توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية.

٣- التعرف على الحلول الممكنة لمواجهة تلك التحديات من وجهة نظر خبراء التربية.

أهمية البحث

١- توعية وتثقيف المؤسسات التربوية والأفراد المعنيين بالطفل بنظام حماية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية، ودوره في حماية الطفل من كل أشكال الإساءة والإهمال.

٢- إفادة الجهات المختصة وكافة الشرائح المستفيدة من هذا النظام على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع بآليات توظيف هذا النظام من وجهة نظر خبراء التربية.

مصطلحات البحث

التوظيف: عرفه رزوق (١٩٧٧) بأنه "مذهب يقوم بضرورة النظر إلى الأحداث العقلية من زاوية كونها عمليات يؤديها الفرد من أجل تحقيق التكيف وفقا للبيئة المحيطة للفرد" (ص ٣٣٤).

التربوية من التربية: أ- في اللغة:

("ربا، يربو" ويقصد منها الزيادة والنمو (مصطفى وآخرون، د.ت، ص٣٢٦)، و "رَبِي، يُربِي"بمعنى نشأ وترعرع (النحلاوي، ١٩٧٩، ص١٦)) (شومان والجديبي، ٢٠١٢، ص٥).

ب- في الاصطلاح:

– التربية هي "عملية إعداد للحياة في الجماعة التي ينتمي إليها الفرد عن طريق المشاركة في حياة هذه الجماعة، سواء أكان ذلك في مكان مهيأ لهذه المشاركة، مثل المدرسة أو في الحياة نفسها، مثل سياق وقائع الحياة التي تحدث من حولنا" (علي، ١٤٢٧، ص١٠).

– التربية هي "عملية تنمية الشخصية الإنسانية في شتى جوانبها الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية" (قطب، ١٤٠٢، ص١٨٤).

النظام: "مجموعة من العناصر المتفاعلة التي تكون كلا واحدا له وظائفه المعينة" (دويدري، ٢٠٠٠، ص٢٧٠).

الحماية: هي بمعنى المنع عن الشيء من أن يقربه كذا، ويختلف نوع هذا المنع بحسب ما يضاف إليه، (والحماية بمعنى: حَمى الشيء) (ابن منظور ١٩٨/١٤)، وتعني إبعاد الخطر ومنع الاعتداء.

الطفل: كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره (كما ورد في النظام السعودي لحماية الطفل).

ونظام حماية الطفل هو: مجموعة من الإجراءات والأطر التي تبعد الخطر عن الطفل وتمنع حدوث الإساءة إليه، واستغلاله، وإهماله، بالإضافة إلى العنف الذي يؤثر على نفسية الطفل، وذلك حسب ما ورد في المرسوم الملكي رقم (م/١٤) بتاريخ ١٤٣٦/٣/٣ه.

أدبيات الدراسة

تمر حياة الإنسان بمراحل متتالية، يكون لكل مرحلة منها خصائصها ومظاهرها ومتطلباتها، ومما لا اختلاف فيه أن مرحلة الطفولة "من أهم وأخطر المراحل العمرية للإنسان في تكوين حياته النفسية والعقلية والاجتماعية والعلمية" (البراك ٢٠١٨، ص٨٦٩)، حيث أنها "أثبتت الدراسات العلمية والأبحاث أن أهم مراحل حياة تكوين الطفل هي المراحل الأولى من عمره" (بورقيبة، ٢٠١٤).

وفي حين أن مرحلة الطفولة هي إحدى المراحل الرئيسية في مسيرة عمر الإنسان وحياته، ويكون لأحداث تلك المرحلة وتجاربها وتفاعلاتها وخبراتها أعظم وأعمق الأثر، ومن تلك المرحلة تُبنى شخصية الإنسان، فقد عنت الشريعة الإسلامية بالطفل عناية بالغة من خلال أحكامها، "وأفردت له حقوقا بدنية ونفسية ومالية وتعليمية وتربوية وغيرها، وذلك لأن الإسلام هو دين الأخلاق والمثل العليا ويعد الطفل أمانة في يد أبويه رعاية وحماية وتربية" (الشيخلي، ٢٠١٦م، ص١١)، وفي هذه المرحلة العمرية لابد من المحافظة على الطفل بعيدا تماما عن كل ما من شأنه التأثير على شخصيته ونموه العقلي والجسدي والنفسي والتربوي ورعايته بعيدا عن العنف الذي يستمر أثره السلبي عليه في القادم من عمره، (من خلال ضعف الثقة بالنفس، وضعف تحصيله وإنجازاته، فالطفل الذي لم تُنـمّ لديه الثق٥ة في نفسه وقدراته سيخاف من المبادرة في القيام بأي عمل أو إنجاز، كما يخاف الفشل ويخاف التأنيب، لذا نراه متردداً في القيام بأي عمل) (القراش: ٢٠١٩)،

ومن هذا المنطلق فلا بد من بذل قصارى الجهد لتوفير بيئة تربوية سليمة وآمنة، تلبى فيها كافة احتياجات الطفل ومتطلباته التربوية، وتراعى فيها حمايته وكافة حقوقه، ولا يستهان بشيء من ذلك، فإن "نتائج الدراسات أظهرت أن سبب ضياع الأطفال هو عدم الاهتمام بهم وبحقوقهم" (الأنصاري: ١٤١٥، ص٣١١).

ولقد أولت المملكة العربية السعودية اهتمامها البالغ بالجوانب التربوية بحكم قيادتها للعالم على مستوى الدين والأخلاق والتربية فيما يتعلق بالفرد والأسرة والمجتمع، فاستهدفت أُس ذلك كله وهو الطفل، حيث أنه اللبنة الأساسية بالقيادة والتأثير العام والخاص، وكذلك بالنظر إلى الفئة العمرية حيث أن مرحلة الطفولة هي مرحلة النقش على الحجر، وهي بالغة النفع والتأثير الإيجابي لمن أحسن فيها، وهي بالغة الخطورة لمن أساء فيها، ولذلك فقد راعت المملكة في جميع أنظمتها وتشريعاتها حالة الطفولة، حتى توجت ذلك كله بمرسوم ملكي، معتمدا نظام حماية الطفل، ذلك النظام المتكون من خمسة وعشرين مادة نظامية، شاملة لكافة جوانب حماية الطفل، وضامنة لتلبية كافة احتياجاته.

وقد اشتمل هذا النظام على العديد من القوانين التي وضعت بشكل يناسب أعمار الأطفال واحتياجاتهم، ففي بعض الأحيان يصبح الطفل غير قادر على الدفاع عن

نفسه ومواجهة الظروف التي قد تصيبه، وذلك بسبب عمره الذي لا يسمح له بذلك من حيث القوة الجسدية مثلاً، ومن بعض الحقوق الأساسية التي وضعها النظام: تمتع الطفل بصحة جسدية ونفسية جيدة، حق الطفل في الحصول على جنسية من البلد الذي ولد فيه، حق الطفل في التعليم، رعاية الطفل في فترة نموه، حمايته من كافة أشكال وأنواع الأذى الذي قد يطال به، والكثير من الحقوق التي تضمن للطفل الحياة في أرقى صورها السليمة الآمنة التربوية.

وبناء على ما آلت إليه نتائج بعض الدراسات السابقة والإحصائيات التي كشفت عن وجود العنف وبعض الانتهاكات لحقوق الطفل والتي من أشكالها المنتشرة اجتماعياً الضرب بأنواعه، وممارسة الضغط النفسي، والاعتداء اللفظي بالسب والشتم، وكذلك الاعتداءات الجنسية وحبس الحرية، والحرمان من الحاجات الأساسية التي تسهم في حياة كريمة للطفل، وكذلك تصـــوير الطفل في مواقف سيئة "ووفقاً لإحصائية صادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية، فإنَّ ٤٥% من إجمالي أطفال المملكة يتعرضون للعنف، الأمر الذي يعني أنَّ نصف أطفال المملكة تقريباً يتعرّضون لأنواع مختلفة من العنف، وهي نسبة كبيرة جداً ومخيفة، حيث يشكل الوالدان منها النسبة الأكبر من المـُـــعنِّفين للأطفال، بنسبة ٧٤%، فيما يُشكِّل الإخوة والمعلمين والعمالة المنزلية والمـُـــعنِّفين الغرباء ما نسبته ١٤%، في حين بلغت نسبة المـُـــعنِّفين المجهولين١٢% " (القراش، ٢٠١٩)

وهذه النسبة الكبيرة جدا والتي تدل على وجود مشكلة كبيرة وانتهاكات لحقوق أولئك الأطفال والذين لا حول لهم ولا قوة، فالطفل كائن ضعيف لا يستطيع الدفاع عن نفسه ولا حماية ذاته، إضافة إلى أن الاهتمام به ورعايته وحمايته هي حماية للجنس البشري، وإهماله يؤثر في مستقبل هذا الجنس، "وإهمال الطفل وعدم تأمين حقوقه له آثار سلبية في نموه النفسي والعقلي والاجتماعي، مما يجعل احتمال انحرافه واردا" (الشيخلي، ٢٠١٦، ص١٣).

وقد أوضح "القراش (٢٠١٩) أيضا أن برنامج الأمان الأسري الوطني تلقى ٢٠٠٠ حالة عنف من عام ٢٠٠٩م حتى عام ٢٠١٦م، أحيلت إلى الجهات المعنية لمتابعتها، حيث كان العنف الجسدي ٣١% والعنف النفسي ٢٥.٢%، و٢٧.٥% باقي أنواع العنف".

وحيث أن الأسرة هي الوسط التربوي الأول والأهم في حياة الطفل، فهي مهبط رأسه، ومنبع تكوينه، ومصنع أخلاقه، والمسؤول الأول عن تلبية احتياجاته وتغذيته جسديا وروحيا، وتربيته وحمايته، وبذل قصارى الجهد وكافة الوسائل التي من شأنها أن تساهم في توفير بيئة تربوية صالحة وآمنة لنمو هذا الطفل نموا سليما صحيحا من كافة الجوانب الجسدية والنفسية والتربوية والاجتماعية، فالأسرة هي الدرع الحصين الذي يتقوا به الشخص، وتربية الطفل وحمايته هي حق له على والديه، ومن هذا

المنطلق فقد اختصت هذه الدراسة بتفعيل نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة، وذلك من وجهة نظر خبراء التربية، لأنهم هم ذوو الخبرة والاختصاص والإلمام، وهم أهل التوجيه والإرشاد السليم لكافة الشؤون التربوية، فضلا عن أنهم الأولى بالرأي السديد والتوجيه الرشيد للتفعيل الصائب لهذه النظام المهم، والذي من شأنه أن يضمن للأطفال حقوقهم الواجبة لهم.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد استخدمت الباحثة أسلوب دلفاي، "وهو من أشهر الأساليب المعتمدة في الدراسات الحاضرة والمستقبلية، وأوسعها انتشارا في مراكز البحوث والجامعات" (عبد الرزاق، ٢٠٠٨، ص٢١).

وقد صمم أسلوب دلفاي لاستنباط أحكام الخبراء وتصفيتها، (هذا ويمكن استخدامه عندما يكون إجماع الأداء مطلوبا من الأشخاص الذين لديهم معرفة كافية عن موضوع معين، إضافة إلى استخدامه كأسلوب لتشخيص المشكلات وتحديد الحاجات وتثبيت الأولويات، وتحديد الحلول وتقديمها)، (عبد مهدي: ٢٠٠٤، ص١١٧).

وفي ضوء تطوره فقد أخذ به العديد من المؤسسات "التي تعمل في مجالات عديدة اقتصادية وتكنلوجية، ثم أخذ به في مجال العلوم الاجتماعية والتربوية وبحوثها، على اعتبار أنه أفضل الأساليب المتاحة للتنبؤ في مجالهم، وأكثر فاعلية للوصول إلى نواتج وتصورات مستقبلية من وجهة نظر الخبراء والمختصين" (حافظ والبحيري، ٢٠٠٤، ٤٨).

ويعرّف سيف الإسلام مطر (١٩٩٥) أسلوب دلفاي على أنه "برنامج أو منهج مصمم بطريقة علمية لاستطلاع رأي مجموعة من الخبراء حول موضوع ما للدراسة واستطلاع الرأي يتم من خلال عمل مناقشة للآخرين ويتم هذا في أكثر من دورة للوصول إلى نتائج تفيد في حل مشكلة الدراسة" (ص٢٢).

الدراسات السابقة

١- دراسة الحبيشي (٢٠٢٠م) بعنوان "حقوق الطفل التربوية في الصف الدراسي بالتعليم الأساسي" وقد هدفت إلى معرفة مدى مراعاة المعلم لحقوق الطفل التربوية في التعليم الأساسي أثناء تدريسه من وجهة نظر قادة المدارس. ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أهم النتائج التي توصل إليها البحث: أن متوسطات استجابة قادة المدارس جاءت بدرجة كبيرة على المحور الأول من حيث مراعاة المعلم لحقوق الطفل في حرية التعبير، وجاءت متوسطات استجابة قادة المدارس بدرجة كبيرة على المحور الثاني من حيث مراعاة المعلم لحقوق الطفل في التعليم الفعال، كما أن متوسطات استجابة قادة المدارس على المحور الثالث جاءت

بدرجة كبيرة أيضا من حيث مراعاة المعلم لحقوق الطالب في العدل والمعاملة الحسنة.

٢- دراسة البراك (٢٠١٨م) بعنوان "حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية ومقارنتها بالمواثيق الدولية" هدفت إلى توضيح عناية الشريعة الإسلامية بالطفل، وتوضيح حقوقه التربوية في ثلاثة محاور، متبعا في ذلك المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث: أن الشريعة الإسلامية قررت أن من أهم حقوق الطفل التي يجب مراعاتها اختيار الأم الصالحة له، قبل التفكير في إيجاده إلى هذه الحياة، وأوضحت الشريعة الإسلامية أن من حقوق الطفل المسلم اختيار الاسم الطيب له، الذي ليس فيه شؤم ولا تزكية، كما أن الشريعة شددت على الاعتناء بالطفل منذ مرحلة الولادة وما يتبع ذلك من رضاع وغيره من العناية التي يحتاجها الطفل وهو في هذه المرحلة حتى بلوغ الحولين.

٣- دراسة بدوي (٢٠١٨م) بعنوان "الدور الإعلامي للمنظمات الإقليمية والدولية في معالجة قضايا الأطفال في النزاعات السياسية وما موقف النخبة منه"

وهدفت إلى الدور الإعلامي للمنظمات الإقليمية في عرض أوضاع الأطفال في مناطق النزاعات والصراعات وأهم قضاياهم، والتعرف على رؤى وتقييم النخبة المعنية بالطفولة لتلك القضايا، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي من خلال مسح آراء النخبة ومسح المضمون الإعلامي، حيث طبقت الدراسة التحليلية على عينة من المنظمات الإقليمية وتتمثل في جامعة الدول العربية والمجلس العربِ للطفولة والتنمية، كما طبقت الباحثة الدراسة الميدانية على عينة قوامها ٤٧ مفردة من النخبة المعنية بالطفولة، وقد أوضحت النتائج معالجة قضايا الأطفال السياسية أثناء النزاعات داخل مواقع المنظمات الإقليمية والدولية، فجاء في الترتيب الأول قضايا الأطفال اللاجئين بنسبة بلغت ٥٠% من بين القضايا التي تم تحليلها.

التعليق على الدراسات السابقة

تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث الموضوعات التي تخص حياة الطفل في حقوقه وحمايته وقضاياه، واختلفت في تناول جوانب تلك الحقوق، فدراسة الحبيشي تناولت حقوق الطفل التربوية في الصف الدراسي بالتعليم الأساسي في ينبع، ودراسة البراك تناولت حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية ومقارنتها بالمواثيق الدولية، وغيرها كدراسة القاضي التي تناولت حقوق الطفل التعليمية والصحية وحقه في الحماية، وكل دراسة منها تناولت موضوعا مختلفا يتعلق بحماية الطفل وحقوقه. كما اختلفت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية أيضا في المناهج البحثية المستخدمة عدا دراسة الحبيشي ودراسة حُمد التي اتفقت في استخدام المنهج الوصفي مع اختلاف الأسلوب.

وقد تفردت الدراسة الحالية وتميزت عن الدراسات السابقة في كونها ستدرس موضوع "توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية". وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في بناء المنهجية العلمية للبحث، وفي معرفة بعض الحقوق النظرية والتعليمية للطفل التي تفيد الباحثة في مجال البحث.

المنهجية وإجراءات الدراسة

منهج الدراسة

اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي باستخدام (أسلوب دلفاي)، "والذي يعد في الوقت الراهن واحدا من الأساليب الفعالة والمعتمدة" (الرزاق، ٢٠٠٨م، ص٣٨)

مجتمع الدراسة وعينتها

انسجاما مع أهداف الدراسة فقد تم اختيار عينة قصدية بلغ عددها (٢٣) خبيرا تربويا من أصحاب الاختصاص في المملكة العربية السعودية.

وقد روعي في اختيار العينة تميزهم العلمي في حقول اختصاصاتهم وعملهم، واهتمامهم بالقضايا التربوية، من خلال المساهمة في المنابر الإعلامية المختلفة، أو مشاركتهم في مؤتمرات تربوية، كما روعي تمثيلهم لمناطق جغرافية مختلفة في المملكة العربية السعودية، مع مراعاة تمثيلهم لفئات السن والجنس، وهي المعايير التي توصي بها الأدبيات التربوية، ومن بينها على سبيل المثال دراسة زاهر (١٩٩٠).

أداة الدراسة

مرحلة بناء الأداة

اشتملت هذه الدراسة على ثلاث جولات استبيانية أعدت وفق أسلوب دلفاي، سعت الباحثة خلالها إلى الكشف عن واقع توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية، وبيان تحديات توظيفه والحلول الممكنة لذلك من وجهة نظر خبراء التربية أيضا، وتحديد البيانات اللازمة لموضوع الدراسة عن طريق طرح الأسئلة المناسبة في كل جولة من جولات الدراسة، حيث حاولت الوصول إلى أعلى نسبة اتفاق بين الخبراء التربويين وتم ذلك وفق الإجراءات التالية:

١- استبانة الجولة الأولى

هدفت استبانة الجولة الأولى إلى الحصول على آراء الخبراء التربويين فيما يتعلق بتوظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة، وقد تم تصميم الاستبانة الأولى وفق نموذج الاستبانة المفتوحة التي تتيح للخبراء التربويين التعبير عن آرائهم بحرية ودون قيود، فيما تكون أشبه بالعصف الذهني الفردي لكل

مستجيب للاستبانة، وقد تضمنت ثلاثة أسئلة مفتوحة موزعة على ثلاثة أبعاد رئيسية وهي:

١- البُعد الأول: واقع توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية.

٢- البُعد الثاني: التحديات التي تواجه توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية.

٣- البُعد الثالث: الحلول الممكنة لمواجهة تلك التحديات من وجهة نظر خبراء التربية.

واشتملت الاستبانة الأولى على رسالة من الباحثة تضمنت تعريفا بالدراسة وتوضيحا لأسلوب دلفاي وجولاته المتعددة، مع إرفاق وثيقة نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية، واستجاب على الجولة الأولى (٢٣) خبيرا تربويا من عينة الدراسة.

٢- استبانة الجولة الثانية

بعد جمع استجابات الخبراء التربويون على استبانة الجولة الأولى، قامت الباحثة بإعداد (الأداة) والتي تكونت من (٦٤) فقرة موزعة على ثلاثة أبعاد رئيسية وهي:

١. البُعد الأول: واقع توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية ويتكون من (٢٢) فقرة.

٢. البُعد الثاني: التحديات التي تواجه توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية ويتكون من (١٩) فقرة.

٣. البُعد الثالث: الحلول الممكنة لمواجهة تلك التحديات من وجهة نظر خبراء التربية ويتكون من (٢٣) فقرة.

وقامت الباحثة باتباع الأسلوب المباشر في جمع الاستجابات، معتمدة على التواصل المباشر مع أفراد العينة، المتمثلين في الخبراء التربويين الذين تم الاستعانة بهم في الجولة الأولى، وتم جمع الاستبانات التي وردت من الخبراء للجولة الثانية إذ بلغ عددها (٢٣) استبانة من أصل (٢٣).

وتم تحليل إجابات الاستبانة الثانية بواسطة الحاسوب، وتم حساب التكرار والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة في كل جولة.

ج- استبانة الجولة الثالثة

وفي ضوء التحليل الإحصائي لاستجابات الاستبانة الثانية، تم تصميم الاستبانة الثالثة حيث بلغت بنودها (١٣) فقرة، إذ اقتصرتها الباحثة على البنود التي لم تحصل على الحد الأدنى من النسبة المتفق عليها (٧٥%) في الجولة الثانية، إذ هدفت الجولة الثالثة إلى الوصول لإجماع الخبراء التربويون على أعلى نسبة ممكنة وبما يحقق هدفا أساسيا من أهداف الدراسة. واشتملت عينة الجولة الثالثة على (٢٣) خبيرا تربويا، وهم الخبراء التربويون الذين تم الاستعانة بهم في الجولتين السابقة.

إجراءات الدراسة

تمت عملية اعداد هذا الدراسة بعدة مراحل وذلك من أجل تحقيق أهداف الدراسة، وقد تمثلت مراحلها بما يلي:

اختيار مجموعة من الخبراء المتخصصين في مجال الدراسة وعددهم (٢٣) خبيراً لاستطلاع آراءهم حول توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة، والوصول إلى اتفاق عام وذلك على ثلاث جولات. وقد انقسم الاستبيان الموزع على الخبراء إلى نوعين استبيان مفتوح في الجولة الأولى وآخرين مغلقين في الجولتين الثانية والثالثة. واعتمدت المعالجة الإحصائية لبيانات الجولات على حساب التكرار والنسب المئوية لكل عبارة في كل جولة وكذلك لكل محور من محاور الاستبيان وقد تم تحليل البيانات في ضوء النسب التالية (٩٠% فأكثر إجماع)، (٨٠% تمركز عال) (٧٥ تمركز متوسط)، (٧٠% تمركز منخفض).

صدق المحكمين

وتم التحقق من صدق المحكمين للاستبانة بعرضها في صورتها الأولية على مجموعة المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة في الميدان التربوي، وبلغ عدد المحكمين (٤) محكمين، وذلك للتأكد من مدى ملاءمة وقدرة الأداة على تحقيق أهداف الدراسة، ودرجة مناسبة العبارة، ووضوحها وانتمائها لما تقيسه، وسلامة الصياغة اللغوية، وعُدلت الاستبانة بناء على الملاحظات والتعديلات المرفقة من قبل المحكمين حيث كانت الأداة في صورتها الأولية (٦٣) فقرة وأصبحت (٦٤) فقرة في صورتها النهائية للخروج بأفضل أداة قادرة على تمثيل ما أعدت من أجل قياسه.

تصحيح أداة الدراسة

تكوَّنت الاستبانة بصورتها النهائية من (٦٤) فقرة، حيث تم استخدام معيار ليكرت للتدرج الخماسي بهدف قياس آراء أفراد عينة الدراسة، وتم إعطاء عالية جدًا (٥)، عالية (٤)، متوسطة (٣)، متدنية (٢)، متدنية جدًا (١)، وذلك بوضع إشارة (√) أمام الإجابة التي تعكس درجة موافقتهم، كما تمَّ الاعتماد على التصنيف التالي للحكم على المتوسطات الحسابية كالتالي: (أعلى قيمة – أقل قيمة) وتساوي (٥-١) ٥ = ٠.٨٠ طول الفئة.

المعيار الإحصائي لتوظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية بناء على المتوسطات الحسابية

جدول:١ معيار تصحيح الأداة

المتوسط الحسابي	المستوى
من ١.٠٠ – أقل من ١.٧٩	لا أتفق تماما
من ١.٨٠ – أقل من ٢.٥٩	اتفق
من ٢.٦٠ – أقل من ٣.٣٩	محايد

من ٣.٤٠ – أقل من ٤.١٩	اتفق
من ٤.٢٠ – ٥.٠٠	اتفق تماما

الثبات

يقصد بثبات أداة الدراسة استقرار النتائج واعتماديتها وقدرتها على التنبؤ أي مدى التوافق أو الاتساق في نتائج الاستبيان إذ طبق أكثر من مرة في ظروف مماثلة، وقد تم استخدام اختبار الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، إذ يقيس مدى التناسق في إجابات المبحوثين عن كل الأسئلة الموجودة في المقياس، كما يمكن تفسير (ألفا) بأنها معامل الثبات الداخلي بين الإجابات، ويدل ارتفاع قيمته على درجة ارتفاع الثبات ويتراوح ما بين (١-٠) وتكن قيمته مقبولة عند (٦٠%) وما فوق، وفي دراسات أخرى تكون مقبولة عند (٧٠%) وما فوق.

وللتحقق من ثبات الأداة، تم احتساب معامل كرونباخ الفا، باعتباره مؤشرا على التجانس الداخلي، تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية تكونت من (٩) أفراد من مجتمع وعينة الدراسة المستهدفة، وتم حساب إعادة ثبات الاختبار (Test-Rtest) بفارق زمني أسبوعين بين التطبيقين وتم حساب معامل الارتباط باستخدام معامل ارتباط بيرسون، وجدول ٢ يبين ذلك:

جدول ٢ معامل الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا

الرقم	البُعد	عدد الفقرات	معامل كرونباخ الفا	إعادة ثبات الاختبار
1	واقع توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة	22	0.786	.996**
2	التحديات التي تواجه توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة	19	0.741	.967**
3	الحلول الممكنة لمواجهة تلك التحديات	23	0.821	.994**

ملاحظة. **دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠.٠١)

تشير بيانات جدول ٢ ان معاملات الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا للبُعد الأول: واقع توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة بلغت (٠.٧٨٦)، وللبُعد الثاني: التحديات التي تواجه توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة بلغت (٠.٧٤١)، وللبُعد الثالث: الحلول الممكنة لمواجهة تلك التحديات بلغت (٠.٨٢١)، وهي قيم مرتفعة وتشير إلى تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الثبات.

كما ان معاملات إعادة ثبات الاختبار (Test-Rtest) حسب معادلة معامل ارتباط بيرسون للبُعد الأول: واقع توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة بلغت (**.996**)، وللبُعد الثاني: التحديات التي تواجه توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة بلغت (**.967**)، وللبُعد الثالث: الحلول الممكنة لمواجهة تلك التحديات بلغت (**.994**)، وهي قيم مرتفعة وتشير إلى تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الثبات.

تحليل النتائج

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس: ما واقع وتحديات توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية والحلول الممكنة لمواجهة تلك التحديات من وجهة نظر خبراء التربية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع وتحديات توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية والحلول الممكنة لمواجهة تلك التحديات من وجهة نظر خبراء التربية مع مراعاة ترتيبها تنازلياً وفقاً لأوساطها، وجدول ٣ يوضح ذلك.

جدول ٣ الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد أداة الدراسة، مع مراعاة ترتيبها تنازلياً وفقاً لأوساطها الحسابية (ن= ٢٣)

رقم البعد	البعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
3	الحلول الممكنة لمواجهة تلك التحديات	4.64	0.128	1	عالية جداً
2	التحديات التي تواجه توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة	4.00	0.279	1	عالية
1	واقع توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة	3.89	0.370	3	عالية

يلاحظ من النتائج في جدول ٣ أن المتوسطات الحسابية لأبعاد مقياس توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية تراوحت بين (٣.٨٩- ٤.٦٤) وجاء البُعد الثالث (الحلول الممكنة لمواجهة تلك التحديات) بمتوسط حسابي بلغ (٤.٦٤) وبمستوى عالية جداً وبالمرتبة الأولى، وتلاه البُعد الثاني (التحديات التي تواجه توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة) بمتوسط حسابي بلغ (٤.٠٠) وبمستوى عالية وبالمرتبة الثانية، وتلاه البعد الأول (واقع توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة) بمتوسط حسابي بلغ (٣.٨٩) وبمستوى عالية وبالمرتبة الثالثة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما واقع توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية لفقرات بُعد "واقع توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة "، مع مراعاة ترتيبها تنازلياً وفقاً لأوساطها الحسابية كما هو مبين في جدول (٤).

جدول ٤ الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد "واقع توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة" (ن= ٢٣)

الفقرة	أتفق تماما		أتفق		محايد		لا أتفق		لا أتفق تماما		المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الرتبة	الاستجابة
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
1	4	17.4	14	60.9	3	13.0	1	4.3	1	4,3	3.83	76.52	15	اتفق
2	6	26.1	12	52.2	4	17.4	1	4.3	0	0	4.00	80.00	8	اتفق
3	3	13.0	7	30.4	9	39.1	3	13.0	1	4.3	3.35	66.96	20	محايد
4	3	13.0	7	30.4	8	34.8	4	17.4	1	4.3	3.30	66.09	21	محايد
5	10	43.5	9	39.1	3	13.0	0	0	1	4.3	4.17	83.48	4	اتفق
6	2	8.7	12	52.2	6	26.1	3	13.0	0	0	3.57	71.30	18	اتفق
7	10	43.5	8	34.8	3	13.0	2	8.7	0	0	4.13	82.61	6	اتفق
8	1	4.3	8	34.8	9	39.1	4	17.4	1	4.3	3.17	63.48	22	محايد
9	4	17.4	9	39.1	8	34.8	2	8.7	0	0	3.75	73.04	17	اتفق
10	12	52.2	9	39.1	2	8.7	0	0	0	0	4.43	88.70	2	اتفق تماما
11	4	17.4	14	60.9	4	17.4	0	0	1	4.3	3.87	77.39	13	اتفق
12	4	17.4	14	60.9	4	17.4	1	4.3	0	0	3.91	78.26	12	اتفق
13	8	34.8	11	47,8	4	17.4	0	0	0	0	4.17	83.48	5	اتفق
14	6	26.1	12	52.2	3	13.0	2	8.7	0	0	3.96	79.13	11	اتفق
15	4	17.4	15	65.2	4	17.4	0	0	0	0	4.00	80.00	9	اتفق
16	11	47.8	10	43.5	2	8.7	0	0	0	0	4.39	87.83	3	اتفق
17	8	34.8	10	43.5	5	21.7	0	0	0	0	4.13	82.61	7	اتفق
18	4	17.4	15	65.2	4	17.4	0	0	0	0	4.00	80.00	10	اتفق
19	5	21.7	11	47,8	6	26.1	1	4.3	0	0	3.87	77.39	14	اتفق
20	2	8.7	11	47.8	6	26.1	2	8.7	2	8.7	3.39	67.83	19	محايد
21	5	21.7	12	52.2	3	13.0	1	4.3	2	8.7	3.74	74.78	3	اتفق
22	13	56,5	8	34,8	2	8.7	0	0	0	0	4.48	89.57	1	اتفق تماما
البعد ككل											3.89	77.75		اتفق

يظهر من جدول ٤ أن رأي الخبراء فيما يتعلق ببُعد "واقع توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة، تم قياسه من خلال (٢٢) فقرة،

ولوحظ وجود استجابة (أتفق تماما) على (٢) فقرة، ووجود استجابة (اتفق) على (١٦) فقرة، ووجود استجابة (محايد) على (٤) فقرات. وذلك بمتوسطات حسابية تراوحت من (٣.١٧) إلى (٤.٤٨).

لذا ترى الباحثة وبناء على رأي الخبراء الإبقاء على الفقرات التي حصلت على درجة استجابة (أتفق تماما) وعددها (٢) فقرة، ودرجة استجابة (اتفق) على (١٦) فقرة، وإعادة النظر من خلال الجولة الثالثة في الفقرات التي حصلت على درجة استجابة (محايد) وعددها (٤) فقرات.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما التحديات التي تواجه توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية لفقرات بُعد "التحديات التي تواجه توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة"، مع مراعاة ترتيبها تنازلياً وفقاً لأوساطها الحسابية كما هو مبين في جدول (٥).

جدول ٥ الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد "التحديات التي تواجه توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة" (ن= ٢٣)

الفقرة	أتفق تماما		أتفق		محايد		لا أتفق		لا أتفق تماما		المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الرتبة	الاستجابة
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
1	5	21.7	13	56.5	3	13,0	2	8.7	0	0	3.91	78.26	14	اتفق
2	0	0	3	13.0	11	47.8	5	21.7	4	17.4	2.57	51.30	18	لا اتفق
3	8	34.8	11	47.8	3	13.0	1	4.3	0	0	4.13	82.61	9	اتفق
4	0	0	2	8.7	11	47.8	6	26.1	4	17.4	2.48	49.57	19	لا اتفق
5	5	21.7	14	60.9	3	13.0	1	4.3	0	0	4.00	80.00	12	اتفق
6	13	56.5	7	30.4	2	8.7	1	4.3	0	0	4.39	87.83	6	اتفق تمام
7	3	13.0	10	43.5	7	30.4	2	8.7	1	4.3	3.52	70.43	17	اتفق
8	5	21.7	15	65.2	2	8.7	1	4.3	0	0	4.04	80.87	11	اتفق
9	9	39.1	9	39.1	4	17.4	1	4.3	0	0	4.13	82.61	10	اتفق
10	5	21.7	13	56.5	4	17.4	1	4.3	0	0	3.96	79.13	13	اتفق
11	3	13.0	16	69.6	3	13.0	1	4.3	0	0	3.91	78.26	15	اتفق
12	13	56.5	7	30,4	3	13,0	0	0	0	0	4.43	88.70	5	اتفق تماما
13	10	43.5	11	47.8	2	8.7	0	0	0	0	4.35	86.96	7	اتفق تماما
14	14	60,9	9	39,1	0	0	0	0	0	0	4.61	92.17	2	اتفق تماما
15	2	8,7	11	47.8	8	34.8	2	8.7	0	0	3.57	71.30	16	اتفق
16	14	60,9	7	30.4	2	8.7	0	0	0	0	4.52	90.43	3	اتفق تماما
17	16	69.6	7	30.4	0	0	0	0	0	0	4.70	93.91	1	اتفق تماما
18	8	34.8	11	47.8	4	17.4	0	0	0	0	4.17	83.48	8	اتفق
19	14	60,9	7	30.4	2	8,7	0	0	0	0	4.52	90.43	4	اتفق تماما
البعد ككل											4.00	79.91		اتفق

يظهر من جدول ٥ أن رأي الخبراء فيما يتعلق ببُعد " التحديات التي تواجه توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة، تم قياسه من خلال (١٩) فقرة، ولوحظ وجود استجابة (أتفق تماما) على (٧) فقرات، ووجود استجابة (اتفق) على (١٠) فقرات، ووجود استجابة (لا اتفق) على (٢) فقرات. وذلك بمتوسطات حسابية تراوحت من (٢.٤٨) إلى (٤.٧٠).

لذا ترى الباحثة وبناء على رأي الخبراء الإبقاء على الفقرات التي حصلت على درجة استجابة (أتفق تماما) وعددها (٧) فقرات، ودرجة استجابة (اتفق) على (١٠) فقرات، وإعادة النظر من خلال الجولة الثالثة في الفقرات التي حصلت على درجة استجابة (لا اتفق) وعددها (٢) فقرات.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما الحلول الممكنة لمواجهة تلك التحديات من وجهة نظر خبراء التربية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد "الحلول الممكنة لمواجهة تلك التحديات من وجهة نظر خبراء التربية"، مع مراعاة ترتيبها تنازلياً وفقاً لأوساطها الحسابية كما هو مبين في جدول (٦).

جدول ٦ الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد "الحلول الممكنة لمواجهة تلك التحديات من وجهة نظر خبراء التربية" (ن= ٢٣)

	أتفق تماما		أتفق		محايد		لا أتفق		لا أتفق تماما		المتوسط	الوزن	الرتبة	الاستجابة
الفقرة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	الحسابي	النسبي		
1	19	82.6	4	17.4	0	0	0	0	0	0	4.83	96.52	7	اتفق تماما
2	21	91.3	2	8.7	0	0	0	0	0	0	4.91	98.26	3	اتفق تماما
3	17	73.9	6	26.1	0	0	0	0	0	0	4.74	94.78	13	اتفق تماما
4	18	78.3	5	21.7	0	0	0	0	0	0	4.78	95.65	8	اتفق تماما
5	15	65.2	8	34.8	0	0	0	0	0	0	4.65	93.04	17	اتفق تماما
6	17	73.9	6	26.1	0	0	0	0	0	0	4.74	94.78	14	اتفق تماما
7	9	39.1	11	47.8	3	13.0	0	0	0	0	4.26	85.22	20	اتفق تماما
8	18	78.3	5	21.7	0	0	0	0	0	0	4.78	95.65	9	اتفق تماما
9	13	56.5	10	43.5	0	0	0	0	0	0	4.57	91.30	19	اتفق تماما
10	15	65.2	8	34.8	0	0	0	0	0	0	4.65	93.04	18	اتفق تماما
11	18	78.3	5	21.7	0	0	0	0	0	0	4.78	95.65	10	اتفق تماما
12	20	87.0	3	13.0	0	0	0	0	0	0	4.87	97.39	4	اتفق تماما
13	18	78.3	5	21.7	0	0	0	0	0	0	4.78	95.65	11	اتفق تماما
14	19	82.6	3	13.0	1	4.3	0	0	0	0	4.78	95.65	12	اتفق تماما
15	6	26.1	13	56.5	4	17.4	0	0	0	0	4.09	81.74	22	اتفق
16	20	87.0	3	13.0	0	0	0	0	0	0	4.87	97.39	5	اتفق تماما
17	20	87.0	3	13.0	0	0	0	0	0	0	4.87	97.39	6	اتفق تماما
18	17	73.9	6	26.1	0	0	0	0	0	0	4.74	94.78	15	اتفق
19	5	21.7	5	21.7	3	13.0	5	21.7	5	21.7	3.00	60.00	23	محايد
20	10	43.5	9	39.1	3	13.0	1	4.3	0	0	4.22	84.35	21	اتفق تماما
21	23	100.0	0	0	0	0	0	0	0	0	5.00	100.00	1	اتفق تماما

اتفق تماما	16	94.78	4.74	0	0	0	0	0	0	26.1	6	73.9	17	22
اتفق تماما	1	100.00	5.00	0	0	0	0	0	0	0	0	100.0	23	23
اتفق تماما		92.74	4.64	البعد ككل										

يظهر من جدول ٦ أن رأي الخبراء فيما يتعلق ببُعد " الحلول الممكنة لمواجهة تلك التحديات من وجهة نظر خبراء التربية، تم قياسه من خلال (٢٣) فقرة، ولوحظ وجود استجابة (أتفق تماما) على (٢١) فقرات، ووجود استجابة (اتفق) على (١) فقرة، ووجود استجابة (محايد) على (١) فقرة. وذلك بمتوسطات حسابية تراوحت من (٣.٠٠) إلى (٥.٠٠).

لذا ترى الباحثة وبناء على رأي الخبراء الإبقاء على الفقرات التي حصلت على درجة استجابة (أتفق تماما) وعددها (٢١) فقرة، ودرجة استجابة (اتفق) على (١) فقرة، وإعادة النظر من خلال الجولة الثالثة في الفقرات التي حصلت على درجة استجابة (محايد) وعددها (١) فقرة.

نتائج تحليل الجولة الثالثة

أولاً: واقع توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية

جدول (٧) استجابات الخبراء حول بعد "واقع توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية " في الجولة الثالثة

الرقم في الاستبانة	الفقرة	درجة الموافقة (نعم)		درجة عدم الموافقة (لا)		نسبة الموافقة	الترتيب
		ك	%	ك	%		
3	تبالغ الأسرة في إلقاء اللوم على الطفل في حال حدوث شيء من المشاكل أو الإخفاقات في بعض الجوانب الاجتماعية أو الدراسية من قبل الطفل	16	69.6	7	30.4	%69.6	6
4	قد يتعرض الأطفال إلى ضغط بدني أو نفسي أو عاطفي دون انتباه أو مراعاة من الأسرة	20	87.0	3	13.0	87.0%	3
6	تتقبل الأسرة فكرة أن بعض أنواع العنف قد يكون جزء طبيعي من التربية	20	87.0	3	13.0	87.0%	3
8	انتشرت أساليب التجارة بالأطفال واستغلالهم كمحتوى لزيادة التفاعل والمشاهدات في وسائل التواصل الاجتماعي	17	73.9	6	26.1	73.9%	5
9	انتشرت ظاهرة تشبيه بعض الأبناء الذكور بالإناث سواء في لباسهم أو قصة شعرهم أو التهاون في وضع	18	78.3	5	21.7	78.3%	4

	مساحيق التجميل لهم						
19	تهمل الأسرة وجود أجهزة الأمان المهمة في المنزل كطفاية الحريق وأجهزة الإنذار وكشف الدخان	21	91.3	2	8.7	91.3%	2
20	لا يزال هناك من الأسر من يستخدم الكلمات المسيئة التي تُسقط من كرامة الطفل أو تؤدي إلى تحقيره مثل (أنت غبي، لا تفهم) أو مناداته بأسماء بعض الحيوانات	23	100.0	0	0.0	100.0%	1
21	لا يزال هناك من الوالدين من يتخذ من الأطفال وسيلة ضغط على الطرف الآخر في حال الانفصال	21	95.7	2	8.7	95.7%	2

وبعد استقراء الخبراء في الجولة الثالثة يتضح من جدول (٧) أن فقرات بعد "واقع توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية" كانت مناسبة وحصلت على موافقة من جميع الخبراء حيث وقعت بعض الفقرات بين الأوزان (٦٩.٦% - ١٠٠%)، وهناك فقرة احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية بنسبة (١٠٠%) وهي الفقرة رقم (٢٠).

ثانياً: التحديات التي تواجه توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية

جدول (٨) استجابات الخبراء حول بعد " التحديات التي تواجه توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية " في الجولة الثالثة

الرقم في الاستبانة	الفقرة	درجة الموافقة (نعم)		درجة عدم الموافقة (لا)		النسبة
		ك	%	ك	%	
2	وجود فجوة بين نظام حماية الطفل والعادات والتقاليد المجتمعية السائدة	4	17.39	19	82.6	17.39%
4	اختلاف الثقافات الأسرية في المجتمع السعودي	6	26.1	17	73.9	26.1%
7	الخوف من توعية الطفل استنادا للأعراف أو مسمى (العيب)	18	78.26	5	21.7	78.26%
15	قلة المؤسسات في مجال الصحة النفسية والخدمات الاجتماعية المختصة بالأطفال	15	65.22	8	34.8	65.22%

وبعد استقراء الخبراء في الجولة الثالثة يتضح من جدول (٨) أن بعض فقرات بعد " التحديات التي تواجه توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية "كانت غير مناسبة وحصلت على عدم موافقة من جميع الخبراء حيث وقعت بعض الفقرات بين الأوزان (٢٦.١% -

٧٨.٢٦%)، وهناك فقرة احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية بنسبة (٧٨.٢٦%) وهي الفقرة رقم (٧).

ثالثاً: الحلول الممكنة لمواجهة تلك التحديات من وجهة نظر خبراء التربية

جدول (٩) استجابات الخبراء حول بعد " الحلول الممكنة لمواجهة تلك التحديات من وجهة نظر خبراء التربية " في الجولة الثالثة

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة (نعم)		درجة عدم الموافقة (لا)		النسبة
		ك	%	ك	%	
19	إلزام أحد الوالدين بالتفرغ من العمل في حال وجود طفل عمره أقل من ستة أعوام	6	26.1	17	73.9	26.1%

وبعد استقراء الخبراء في الجولة الثالثة يتضح من جدول (٩) أن الفقرة لبعد "الحلول الممكنة لمواجهة تلك التحديات من وجهة نظر خبراء التربية " كانت غير مناسبة وحصلت على عدم موافقة من جميع الخبراء بنسبة (٧٣.٩%) وهي الفقرة رقم (١٩).

مناقشة النتائج والتوصيات والمقترحات

أظهرت النتائج ما يلي:

١- المتوسط الحسابي لأبعاد مقياس توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية تراوح بين (٣.٨٩- ٤.٦٤)، وجاء البُعد الثالث (الحلول الممكنة لمواجهة تلك التحديات) بمتوسط حسابي بلغ (٤.٦٤) وبمستوى عالية جداً وبالمرتبة الأولى، وتلاه البُعد الثاني (التحديات التي تواجه توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة) بمتوسط حسابي بلغ (٤.٠٠) وبمستوى عالية وبالمرتبة الثانية، وتلاه البعد الأول (واقع توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة) بمتوسط حسابي بلغ (٣.٨٩) وبمستوى عالية وبالمرتبة الثالثة، وعليه نلاحظ أن فقرات واقع وتحديات وحلول توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة كانت فقرات مناسبة وقد حازت على الموافقة من قبل خبراء التربية.

٢- أظهرت النتائج النسبة الأعلى من رأي الخبراء على بعد "واقع توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة" من خلال ٢٢ فقرة؛ باستجابة أتفق على ١٧ فقرة، واستجابة اتفق تماما على ٢ فقرة، يليها استجابة محايد على ٤ فقرات وذلك بمتوسط حسابي يتراوح بين (٣.١٧) إلى (٤.٤٨)، وعليه نلاحظ أن واقع حماية الطفل في المملكة في مجال الأسرة يمكن تصنيفه أنه ضعيف نسبيا نظرا لما حققته الفقرات السلبية من استجابة عالية من قبل الخبراء، ودلالتها على وجود انتهاكات لحقوق الأطفال، وقد تعود تلك الانتهاكات إلى قلة الوعي من قبل

الأسرة، وعدم إدراك لخطورة بعض السلوكيات المنتشرة في الأسر والتي أصبحت بعضها جزءا من طبيعتها وجانبا من ثقافتها، دون البحث والتقصي عن صحة تلك السلوكيات تربويا.

وتقترح الباحثة الاستعانة ببعض الحلول المقترحة من قبل الخبراء في الفقرات القادمة لتطوير تطبيق نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية، وضرورة اهتمام أهل الاختصاص والخبرة بالتوعية والتثقيف والمتابعة لتطبيق النظام وتحسينه وتعزيزه واقعيا.

٣- اظهرت النتائج الاستجابة الاعلى على اتفق فيما يتعلق ببُعد "التحديات التي تواجه توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في مجال الأسرة" على ١٠ فقرات، يليها استجابة أتفق تماما على ٧ فقرات، واستجابة لا اتفق على ٢ فقرة، وذلك بمتوسطات حسابية تراوحت من (٢.٤٨) إلى (٤.٧٠)، وعليه فإن تحديات توظيف نظام حماية الطفل موجودة فعلا من وجهة نظر الخبراء، فيما تناولته الدراسة من فقرات، أي أن توظيف نظام حماية الطفل يتضمن العديد من التحديات والمعوقات أثناء التوظيف، وعليه يستوجب تحليلها وتطوير نظم حلول خاصة بها لتخطي هذه التحديات والتغلب عليها.

٤. أظهرت النتائج الاستجابة الاعلى بـ (أتفق تماما) على بُعد "الحلول الممكنة لمواجهة تلك التحديات من وجهة نظر خبراء التربية على ٢١ فقرة، يليها استجابة أتفق على ١ فقرة واستجابة محايد على ١ فقرة، وذلك بمتوسطات حسابية تراوحت من (٣.٠٠) إلى (٥.٠٠)، ويظهر ذلك أن الحلول الممكنة تطبيقها لمواجهة تحديات توظيف نظام حماية الطفل في المملكة في مجال الأسرة تلقى قبول وتأييدا من وجهة نظر الخبراء.

٥. أظهرت النتائج للجولة الثالثة أن فقرات بعد "واقع توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة من وجهة نظر خراء التربية" كانت مناسبة وحصلت على ثقة وموافقة من جميع الخبراء حيث وقعت بعض الفقرات بين الأوزان (٦٩.٦% - ١٠٠%)، وهناك فقرة احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية بنسبة (١٠٠%) وهي الفقرة رقم (٢٠)، وهذا يعكس تأييد الخبراء لبعض أنواع الانتهاكات لحقوق الطفل التي تحصل داخل مجال الأسرة.

٦. أظهرت النتائج للجولة الثالثة أن بعض فقرات بُعد " التحديات التي تواجه توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية " كانت غير مناسبة وحصلت على عدم موافقة من جميع الخبراء حيث وقعت بعض الفقرات بين الأوزان (١٧.٣٩% - ٧٨.٢٦%)، بينما كان هناك فقرة احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية بنسبة (٧٨.٢٦%) وهي الفقرة رقم (٧)، وعليه

ترى الباحثة وجوب توعية الأطفال، وتثقيفهم في حماية أنفسهم بشكل تربوي سليم من قبل أسرهم، ولا بد أن يكون لدى الأسرة أيضا الوعي التربوي لذلك.

٧. أظهرت النتائج أن لفقرة بُعد "الحلول الممكنة لمواجهة تلك التحديات من وجهة نظر خبراء التربية" كانت غير مناسبة وحصلت على عدم موافقة من جميع الخبراء بنسبة (٧٣.٩%) وهي الفقرة رقم (١٩)، وهذا يعني عدم موافقة الخبراء على إلزام أحد الوالدين بالتفرغ من العمل في حال وجود طفل عمره أقل من ستة أعوام، والإبقاء على فقرات الحلول في الجولة الثانية، مع إمكانية استنباط حلول فعالة أخرى وأن تكون عملية ويمكن تطبيقها.

المقترحات بناء على نتائج الدراسة

ومما توصلت إليه الباحثة من نتائج فقد اقترحت ما يلي:

١- أن يكون هناك إلزام بالاطلاع على وثيقة نظام حماية الطفل بالنسبة للزوجين والإقرار بما فيها وخصوصا عند إنجاب مولود فلا بد أن يقوم الزوجين بالاطلاع والتوقيع على الوثيقة، وذلك من أجل نشر الوعي وتنمية الشعور بالمسؤولية تجاه هذا الطفل.

٢- عمل دورات خاصة للمقدمين على الزواج رجالا ونساء، تعمل على توعيتهم بأساليب التربية الإسلامية للأطفال في جميع الجوانب، وذلك حتى نبني أجيالا تتمتع بالصحة النفسية والجسدية، ومما لا شك فيها أن هذا سيبني مجتمعا متميزا ومثقفا.

توصيات عامة

وبناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن الباحثة توصي بما يلي:

١- زيادة الاهتمام بمرحلة الطفولة، انطلاقا من أهمية تلك المرحلة وتكوينها لما بعدها من مراحل حياة الإنسان.

٢- إجراء المزيد من الدراسات التي تهتم بتوظيف نظام حماية الطفل في مجالات وأوساط أخرى كالمدرسة وغيرها.

٣- إجراء المزيد من الدراسات حول توظيف أنظمة أخرى في المملكة العربية السعودية، حتى تتحقق الغايات من تلك الأنظمة، لكي نسمو بوطننا الغالي ومجتمعنا الكريم.

المراجع

إبراهيم، محمد عبد الله السيد (٢٠١٩م): دور مواقع التواصل الاجتماعي في رصد انتهاكات حقوق الطفل العربِ. رسالة ماجستير، جامعية عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة.

ابن منظور: لسان العرب. دار صادر: بيروت.

أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم (١٤٢٣ه): كتابة البحث العلمي. الرياض، مكتبة الرشد.

البراك، هدى بنت أحمد (٢٠١٨م): حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية ومقارنتها بالمواثيق الدولية. جامعة المجمعة، كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالغاط.

أحمد، سماح فتحي (٢٠١٠م): دور الأمم المتحدة (اليونيسيف) في حماية حقوق الطفل في الفترة من (١٩٨٩م: ٢٠٠٧م). رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

الأنصاري، عبد الحميد (١٤١٥ه): حقوق الأولاد قبل الوالدين. جامعة قطر .

أنيس، إبراهيم، وآخرون (١٣٩٣ه): المعجم الوسيط. (ط٢)، ج١، مصر، مطابع دار المعارف.

بدوى، هناء حداد (٢٠١٨م): الدور الإعلامي للمنظمات الإقليمية والدولية في معالجة قضايا الأطفال في النزاعات السياسية وما موقف النخبة منه. رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة.

بو رقيبة، داود بن عيسى (٢٠١٤م): حقوق الطفل في القرآن. جامعة الجزائر.

التل وقحل، وائل عبد الرحمن، عيسى محمد (٢٠٠٧م): البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية. عمان، دار الحامد.

الجرجاني، الشريف علي محمد (١٤٠٨ه): كتاب التعريفات. (ط٣)، بيروت، دار الكتب العلمية.

الجيار، سلوى علي (٢٠١٩م): معالجة قضايا الحماية الاجتماعية للطفل في المواقع الإلكترونية لمنظمات الطفولة وعلاقتها بإدراك طالبات الجامعة لها. مجلة بحوث العلاقات العامة للشرق الأوسط، العدد السابع والعشرون.

حافظ والبحيري، محمد صربي، السيد محمود (٢٠٠٤م): تخطيط المؤسسات التعليمية. عالم الكتاب، القاهرة.

الحبيشي، عبد الواحد بن رجاء الله (٢٠٢٠م): حقوق الطفل التربوية في الصف الدراسي بالتعليم الأساسي. مجلة البحث العلمي في التربية.

حُمد، نورية علي (٢٠٠٩م): حماية الطفولة: قضاياها ومشكلاتها في دول مجلس التعاون. جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية.

خياط، نواف بن صالح (١٤٣١ه): التوجيهات التربوية لأحكـــام النكاح في الإسلام. رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية التربية.
دويـدري، رجاء وحيد (٢٠٠٠م): البحث العلمي أساسيته النظرية وممارساته العملية. لبنان: بيروت، دار الفكـر المعاصر.
الزهراني، سناء عبد الكريم (٢٠٢٠م): استراتيجيات مواجهة مشكلة التنمر المدرسي في النرويج وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية. جامعة جدة، كلية التربية.
زيدان ،محمد مصطفى (١٩٨٣م): دراسة سيكولوجية تربوية لتلميذ التعليم العام. (ط٢)، جدة، دار الشروق.
زين الدين، محمد مجاهد (٢٠١٣م): أساليب بناء التصور المقترح في الرسائل العلمية. جامعة أم القرى، كلية التربية.
شومان والجديبي، طه ورأفت (٢٠١٢م): التوجيهات التربوية في كتاب الفقه والسلوك المقرر على الصف الأول الابتدائي بالمملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية. مجلة كلية التربية، جامعة بور سعيد
الشيخلي، عبد القادر (٢٠١٦م): حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية والنظام السعودي والمواثيق الدولية. مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية.
صالحين وآخرون، حسين (٢٠٢٠م): وفيات الأطفال في المملكة العربية السعودية. مركز الملك عبد الله العالمي للأبحاث الطبية، جامعة الملك سعود.
عبد الرزاق، محمد حميد محمد (٢٠٠٨م): التصورات المستقبلية لمهام مديري المدارس المتوسطة في دولة الكويت وفقا لأسلوب دلفاي. رسالة ماجستير، الكويت.
عبد مهدي، عبـــاس (٢٠٠٤م): انموذج للقيادة التربويـة في المؤسسات التربوية العراقية. مجلة مـؤتة، العـدد ١٦.
علي، سعيد إسماعيل (٢٠٠٧م): أصول التربية العامة. عمان، دار المسيرة.
العمري، سعيد موسى (١٤٢٤ه): التوجيهات التربوية المتضمنة في سورة المجادلة. رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية التربية.
القاضي، شفاء محمد أحمد(٢٠٠٨م): حقوق الطفل التعليمية والصحية وحق الحماية من سوء المعاملة والاستغلال، مكة المكرمة، جامعة أم القرى.
قطب، محمد (١٤٠٢ه): منهج التربية الإسلامية. (ط٣)، ج٢، القاهرة، دار الشروق.
محمود، حمدي شاكر (١٤١٨ه): التوجيه والإرشاد الطلابِ للطلاب والمعلمين. حائل، دار الأندلس.
المحمودي، محمد سرحان (٢٠١٥م): مناهج البحث العلمي. صنعاء دار الكتب.
مصطفى وآخرون، إبراهيم (د. ت): المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية. (ط٢)، ج١، طهران، المكتبة العربية.

مطر، سيف الإسلام (١٩٩٥م): أسلوب دلفاي واستخدامه في ميدان التعليم، جامعة عين شمس.
موسى، هاني محمد (د.ت): دراسة تحليلية لبعض قضايا الطفولة في المجلات التربوية المتخصصة كما يراها التربويون "مجلة الطفولة والتنمية أنموذجا". كلية التربية، جامعة بنها.
النحلاوي، عبد الرحمن (١٩٧٩م): أصول التربية الإسلامية وأساليبها في البيت والمدرسة والمجتمع. دمشق، دار الفكر.
مجلس الوزراء (١٤٣٦ه): نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية.
ولي، نور بيكم بنت محمد (١٤٣٢ه): التوجيهات التربوية المستفادة من المنهاج التربوي في (كتاب الأدب) من صحيح الإمام البخاري لطالبات المرحلة الثانوية. رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية الآداب والعلوم الإدارية.
الروابط الإلكترونية
الحارثي، عبد المحسن (٣١ ديسمبر ٢٠١٦م): المنيف: ٢٠٠٠ حالة عنف ضد الأطفال خلال ٨ أعوام، تم الاسترجاع من https://www.okaz.com.sa/local/na/1518213 في ٢٠٢٣/١/٢م
السالم، عبد الله (٦ أكتوبر ٢٠١٩م): في نسبة صادمة.. "القراش": ٤٥ % من أطفال المملكة يتعرضون للعنف.. و"سبق" تفتح الملف. تم الاسترجاع من https://sabq.org/saudia/m4cyzf في ٢٠٢٣/١/٢م

المراجع الأجنبية

Alfaryan, Nawaf (2014). Exploration of child protection in Kingdom of Saudi Arabia (policy, practice, and knowledge). Ministry of labor and Social Development.
Almuneef, M., & Al-Eissa, M. (2011). Preventing Child Abuse and Neglect in Saudi Arabia: Are We Ready? Annals of Saudi Medicine, 31(6), 635-640.
Alreshoud, A. S. (1996). Child Abuse and Neglect among Delinquents in Saudi Arabia.Social Services Abstracts database.